

تسهيلات جمركية جديدة للسلع الغذائية المستوردة في مصر



«القاهرة: الخليج»

تدرس الحكومة المصرية حزمة جديدة من القرارات، بهدف ضبط أسعار العديد من السلع الغذائية في الأسواق، من بينها مد العمل بقرار سابق يقضي بإعفاء بعض السلع المستوردة من الضريبة الجمركية لمدة ثلاثة أشهر.

وقالت مصادر حكومية مطلعة إن القرار الجديد يشمل عدداً من السلع المستوردة، على رأسها الأدوية والدواجن المجمدة والألبان، إلى جانب الزبد والسكر والمعجنات، والزيوت والشاي والسكر، عبر إعفاء واردات السلع من هذه المنتجات من البنود الجمركية.

وأعلنت الحكومة المصرية قبل أسابيع مبادرة تستهدف خفض أسعار العديد من السلع الأساسية التي تشمل الفول، ومنتجات الألبان، والجبن الأبيض، والزيت الخليلط، والمعكرونة، والسكر، والعدس، وكذا منتجات الدواجن، والبيض، والأرز، مشيرة إلى أنها سوف تتبنى عدة إجراءات تسهم في سرعة الإفراج الجمركي عن البضائع من الموانئ، وتخفيف

ما يتحمله الصناع والتجار من التزامات، للمساهمة في تخفيض التكاليف على الصناع والتجار

وتشمل التسهيلات الجمركية الجديدة اللحوم المجمدة من فصائل الأبقار والضأن والماعز، إلى جانب لحوم الطيور والألبان والزيوت الحيوانية والنباتية المهدرجة

وفي سياق متصل، حققت حملات المقاطعة التي نفذتها عدة محافظات مصرية للأسماك، بعد ارتفاع أسعارها بصورة لافتة، نجاحاً كبيراً، وقال محمد سعدة، رئيس الغرفة التجارية ببورسعيد، إن الحملة الشعبية التي نفذها أهالي المحافظة لمقاطعة الأسماك بعد ارتفاع أسعارها أسفرت عن تراجع أسعار الأسماك بنسبة تراوحت ما بين 50% إلى 70%، مشيراً إلى أن أسعار السمك الشبار، الذي يعد الأكلة الشعبية الأولى في بورسعيد، انخفضت من 250 جنيهاً للكيلو إلى 100 جنيه، كما انخفضت أسعار باقي الأنواع مثل البوري، والبلطي، والمكرونه، والجمبري، والدنيس، والبياض، وقال سعدة إن حملة المقاطعة مستمرة، حتى تتراجع الأسعار إلى طبيعتها، خصوصاً بعد الانفلات الكبير في أسعار الأسماك خلال الفترة الماضية

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024